THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــــان

الجمهورية العربية السورية

أمام

اللجنة السادسة

البند ١٠٥ المعنون:

"التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي "

يلقيه السكرتير الأول
قصي الضحاك

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ٨/١٠/ ٢٠١٢

السيد الرئيس،

يود وفد بلادي أن يهنئكم بانتخابكم رئيساً للجنة السادسة، ونحن واثقون من حكمتكم وقدرتكم على إدارة أعمال هذه اللجنة بكل كفاءة، كما نهنئ أعضاء المكتب ونتمنى لكم جميعاً النجاح في مهمتكم.

وينضم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه السيد ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

إن الجمهورية العربية السورية تدين الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وبصرف النظر عن هوية مرتكبيه سواءً كانوا أفراداً أو جماعات أو دول، وهي تؤكد أن الأعمال الإرهابية لا يمكن تبريرها بأي حالٍ من الأحوال كونها أعمال إجرامية عدوانية تمس حياة الأبرياء وممتلكاتهم وتنتهك مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق وتهدد سيادة الدول ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، كما تزعزع استقرارها وتعرقل تطورها.

لقد كانت سورية من أوائل الدول التي عانت من الإرهاب، فقد نبهت مبكراً من هذه الظاهرة منذ العام ١٩٨٦، ودعت جميع الدول إلى تحليلها، وأكدت مراراً على أهمية العمل المشترك من قبل المجتمع الدولي لمعالجة جذورها ومسبباتها وإيجاد إطر قانونية دولية لمكافحتها، وهي تشّدد مجدداً على ضرورة تكاتف الجهود الجماعية لتحقيق أهدافنا المشتركة وجعل عالمنا خالياً من الإرهاب، وهذا يستدعي اتباع نهج واضح بعيد عن التسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة، ويقتضي التوصل إلى تعريف قانوني متفق عليه للإرهاب يستبعد تماماً جميع أشكال ومحاولات الربط بين الإرهاب وبين نضال الشعوب الرازحة تحت نير الاحتلال في سعيها لممارسة حقها في تقرير مصيرها ونيل استقلالها، وهو الحق الذي كفله القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتأسس عليه النظام الدولي القائم.

وللأسف فإن بلادي تعاني الآن مجدداً من هذه الآفة، حيث استغلت مجموعات إرهابية مسلحة المطالب الإصلاحية المشروعة للمواطنين للسعي لزعزعة استقرار البلاد من خلال القيام بارتكاب أعمال إرهابية تستهدف المدنيين والكفاءات الوطنية وعناصر حفظ النظام والمنشآت العامة والخاصة. وقد أسفرت هذه الأعمال الإرهابية عن خسائر كبيرة في الأرواح وتدمير للبنى التحتية وأدت

إلى معاناة السوريين الذين فقدوا أحبتهم ودُمرت منازلهم ومستشفياتهم وحُرقت مدارس أبنائهم وخُربت أماكن عبادتهم وآثارهم.

لقد أضحى واضحاً للجميع أن عناصر أجنبية من "تنظيم القاعدة" باتوا ينشطون في سورية وأن متطرفين غرباء بدأوا بالتدفق إليها من الخارج للمشاركة في ما يعتبرونه جهاداً عبر التخريب وخلق الفوضى، وأقر أحد أفرع التنظيم والمسمى بـ"جبهة النصرة" بالمسؤولية عن عدد من التفجيرات وآخرها سلسلة التفجيرات الانتحارية التي ضربت مدينة حلب صباح يوم الأربعاء الموافق للثالث من شهر تشرين الأول الجاري وفي الفترة الصباحية التي تشهد توجه الطلاب إلى مدارسهم والموظفين إلى مقار عملهم.

إن هذه الأعمال الإرهابية الوحشية تهدف لتقويض الاستقرار الوطني والسلم الأهلي لخدمة مصالح أنانية ضيقة لدول معينة، وهي مثال واضح عن أعمال الإرهاب التي اتفق المجتمع الدولي على إدانتها واتخاذ إجراءات ضد مرتكبيها ومن يقف ورائهم.

السيد الرئيس،

لقد تبنت الجمعية العامة في العام ٢٠٠٦ الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وتمت مراجعة هذه الإستراتيجية في الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٠ وآخرها قبل عدة أشهر، لقد دأبنا، كأعضاء في هذه الجمعية على التأكيد على أهمية هذه الإستراتيجية وعلى ضرورة الإلتزام بأحكامها، وكان من ضمن من أكدوا إلتزامهم بما تضمنته تلك الدول التي تعمل على إيواء وتمويل وتسليح عناصر مجموعات إرهابية بهدف تنفيذ جرائمها في سوريا في انتهاك صارخ لالتزاماتها القانونية وتعهداتها الدولية.

إن الجمعية العامة مدعوة الآن إلى تحمل مسؤوليها، من أجل الإنتقال من النص إلى التطبيق و لوضع حد لممارسات هذه الدول .

من غير المقبول – أيتها السيدات والسادة – أن يكون الإرهاب نهجاً أو أداة للسياسة الخارجية لأي بلد، فيد الإرهاب ترتد عادة على من يطلقها، والتعاون الدولي والالتزام الصادق من قبل جميع الدول هو وحدة الكفيل ببترها.

السيد الرئيس،

إن العمل الدولي المشترك للتصدي لظاهرة الإرهاب سيبقى قاصراً عن تحقيق الهدف المرجو منه طالما استمرت الازدواجية في المعايير واستمر التغاضي عن أخطر شكل من أشكال الإرهاب ألا وهو إرهاب الدولة الذي دأبت إسرائيل على ممارسته يومياً بحق أبناء شعبنا العربي في فلسطين المحتلة والجولان السوري المحتل منذ بدء الاحتلال في الخامس من حزيران ١٩٦٧.

إن الممارسات الإسرائيلية تشكل جرائم حرب موثقة ونموذجاً واضحاً لإرهاب الدولة الذي ينتهك القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومواثيق حقوق الإنسان، وقد دأبت بلادي على لفت عناية الأمانة العامة وكافة أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى هذه الممارسات.

السيد الرئيس،

لقد وقعّت الجمهورية العربية السورية وصادقت على عشرة اتفاقيات من أصل الاتفاقيات الثلاثة عشر المتعلقة بالإرهاب، وهي بصدد دراسة الانضمام إلى الاتفاقيات الثلاث المتبقية، وتبذل سوريا جهوداً حثيثة في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ انضمت هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السورية إلى مجموعة "إيغمونت"، وتعاونت مع فرق التقييم، وتم الاعتراف بهذه الجهود دولياً، واتخذت الحكومة السورية خطوات هامة وأصدرت عدداً من التشريعات بما ينسجم مع التوصيات الدولية ذات الصلة، ومن هذه التشريعات المرسوم التشريعي رقم /٣٠/ لعام ٢٠١٠ المتعلق بالسرّية المصرفية، والمرسوم التشريعي رقم /٢٧/ لعام ٢٠١١ الذي تم إصداره انطلاقاً من الحرص على التماشي مع المعايير الدولية المعمول بها في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وصدر خلال العام الحالي القانون رقم /١٩/ الخاص بمكافحة الإرهاب والقانون رقم /٢٢/ القاضي بإحداث محكمة تختص بالنظر في قضايا الإرهاب، وحدّد هذان القانونان مفهوم الإرهاب والعقوبات الواجب إيقاعها على كل جريمة تعتبر فعلاً إرهابياً، وتشمل هذه العقوبات كل من يقوم بأعمال إرهابية أو يقدم دعماً مادياً أو معنوياً للإرهاب والإرهابيين.

كما انضمت سوريا للاتفاقيات الإقليمية المرتبطة بمكافحة الإرهاب، وأبرمت عدداً من الاتفاقيات الثنائية بهذا الشأن، وهي لا تزال تحترم التزاماتها رغم خرق بعض الأطراف الأخرى العربية

والإقليمية لها، وستواصل سوريا العمل الجاد والتعاون لمكافحة الإرهاب وذلك في إطار موقفها المبدئي وميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس،

تأمل سورية أن يتم إنجاز الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب، ونشكر في هذا الصدد الجهود التي قامت بها اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول ١٩٩٦ والتي لم تفلح جهودها للوصول إلى توافق حول الاتفاقية حتى الآن برغم المرونة التي أبدتها بعض الوفود وذلك بسبب غياب الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف.

السيد الرئيس،

ختاماً، إن وفد بلادي يدعو مجدداً للمزيد من التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وإلى تبادل المعلومات والعمل المشترك لقطع شبكات إمداد وتسليح المجموعات الإرهابية، كما يدعو الدول كافة لاحترام التزاماتها بهذا الشأن وتنفيذها بإخلاص، ويحذر من خطورة تشجيع الجهل وسوء التصرف بذريعة احترام حرية الرأي، وكذلك خطورة زرع الكراهية بين الديانات والحضارات والثقافات لتفادي أحداث مؤسفة كالتي حصلت في بنغازي، ويدعو لتنشيط الحوار والطرق السلمية لحل الخلافات، ونؤكد في هذا الصدد رفضنا لأي محاولة لربط الإرهاب بأي دين أو عرق أو ثقافة أو جنسية كما نؤكد على أن مكافحة الإرهاب الدولي ينبغي أن تتم على نحو يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة فضلاً عن الأحكام ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وشكراً.